

رقم الوثيقة : AMR 51/014/2006

بيان إخباري رقم : 009

13 يناير/كانون الثاني 2006

غوانتانامو : ملاحظات المراقب التابع لمنظمة العفو الدولية المستمدة من الإجراءات اللجان العسكرية

في 11 يناير/كانون الثاني 2005، بعد مضي أربع سنوات بالضبط على نقل المعتقلين الأوائل إلى القاعدة العسكرية الأمريكية في خليج غوانتانامو بكوبا، بدأت إجراءات اللجان العسكرية السابقة للمحاكمة في قضيتي علي حمزة أحمد سليمان البهلول وعمر خضر .

وقالت جمانة موسى مندوبة منظمة العفو الدولية، الموجودة حالياً في غوانتانامو لمراقبة الإجراءات، إنها "أثارت قضايا فريدة من نوعها تدخل في صميم العيوب الملازمة لنظام اللجان العسكرية".

بواعث قلق منظمة العفو الدولية

شكّلت اللجان العسكرية بموجب الأمر العسكري الخاص باعتقال ومعاملة ومحاكمة أجناب معينين في الحرب على الإرهاب والذي وقعه الرئيس بوش في 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2001. وهي تعمل وفقاً للأوامر والتعليمات المتعلقة باللجان العسكرية، التي تولت السلطة التنفيذية صياغتها جميعاً. وبحلول يناير/كانون الثاني 2006، يظل تسعة من معتقلي غوانتانامو خاضعين للأمر الرئاسي الأمريكي ومن المقرر أن تحاكمهم لجنة عسكرية.

وتعارض منظمة العفو الدولية بدون أي تحفظ المحاكمات من جانب اللجنة العسكرية في غوانتانامو، لأنها تنتهك المعايير الدولية للمحاكمات العادلة :

- تفتقر اللجان إلى الاستقلالية عن السلطة التنفيذية.
- يمكن للمتهم أن يواجه أدلة سرية لا يمكنه دحضها.
- يمكن استبعاد المتهم من بعض أجزاء الإجراءات.
- يمكن للجان أن تقبل كأدلة أقوال تم الحصول عليها عن طريق التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة.
- تم تقييد الحق في تقديم استئناف أمام محكمة مستقلة ومحايده تقييداً شديداً.
- تمارس اللجان التمييز ضد الرعايا غير الأمريكيين، لأن الرعايا الأجانب هم فقط الذين يخضعون لهذه المحاكمات.
- تفرض قيود شديدة على الحق في اختيار المحامي والذي يتضمن الحق في أن يمثل المرء نفسه، والحق في دفاع فعال. وتقتضي إجراءات اللجان تعيين محامي دفاع عسكري للمعتقل يتولى قضيته.

وبعد مضي سنة ونصف السنة على الإجراءات الأولى السابقة للمحاكمة، هذه هي المرة الثالثة فقط التي تُتخذ فيها أية إجراءات. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2004، أوقف قاضٍ اتحادي الإجراءات في قضية سالم أحمد حمدان مشككاً في نزاهتها. ونُقض قراره عند الاستئناف ومن المقرر أن تنظر المحكمة العليا في القضية في مارس/آذار 2006.

وفي هذه الأثناء، أُدخلت بضعة تغييرات إجرائية على القواعد. بيد أنها لا تعالج جوهر بواعث قلق منظمة العفو الدولية.

ورغم أن كلا الضابطين اللذين ترأسا الإجراءات بدا أنهما متوازنان ولم يدخرا جهداً للتأكد من أن المتهم يستطيع فهم الإجراءات والمشاركة فيها، إلا أن جهدهما لا يصحح المشاكل الكامنة وراءها. وتواصل منظمة العفو الدولية حث الولايات المتحدة على صرف النظر عن اللجان ومحاكمة أي متهم في محاكم تستوفي المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

ولدى منظمة العفو الدولية بواعث قلق إضافية فيما يتعلق بعمر خضر الذي كان حدثاً عندما وقع في الأسر للمرة الأولى في أفغانستان. وبموجب القانون الدولي العرفي، يحق للأطفال الذين يتأثرون بالنزاع المسلح احتراماً وحماية خاصين، تبعاً لسنهم. ولا يجوز استخدام توقيف طفل أو اعتقاله أو سجنه إلا كتدبير أخير ولأقصر فترة مناسبة. وينبغي احتجاز الأطفال المحرومين من حريتهم في أماكن منفصلة عن تلك التي يُحتجز فيها الراشدون. كذلك تشعر منظمة العفو الدولية بقلق شديد من إمكانية استخدام الأدلة التي تم الحصول عليها خلال المعاملة غير الصحيحة أثناء احتجاز عمر خضر كحدث لم يُسمح له بمقابلة أحد والديه أو الوصي عليه أو ممثله القانوني وفي أوضاع ربما تصل إلى حد التعذيب.

قضية علي حمزة أحمد سليمان البهلول

وُجّهت إلى علي البهلول، وهو مواطن يمني، عدة تهم تتعلق بالتآمر. وكانت قضيته هي الأولى التي أُحيلت إلى اللجنة. وكانت هذه هي المرة الثانية التي يمثل فيها علي البهلول أمام اللجنة منذ مثوله الأول أمامها في أغسطس/آب 2004. وترأس أحد الضباط الإجراءات المتعلقة به وأشرف عليها. ولم تحضر الهيئة بسبب حدوث تغيير في الأمر الأصلي المتعلق باللجان العسكرية.

وعندما مثل علي البهلول للمرة الأولى أمام اللجنة العسكرية في أغسطس/آب 2004، أعرب عن رغبته في تمثيل نفسه. وكبدل لذلك، طلب محامياً من اليمن. وقال إنه إذا لم تلب أي من رغبته فإنه "مضطر للحضور بصفة مستمع فقط".

وخلال الإجراءات أثار باعثي قلق جديين حول اللجنة كان أحدهما حول استخدام الأدلة السرية التي تُحجب عن المتهم. وكان الآخر حول التمييز القائم على الجنسية. إذ يمنع على اللجان محاكمة المواطنين الأمريكيين، وأشار علي البهلول إلى أن مواطنين اثنين من المملكة المتحدة تقرر في السابق محاكمتها أمام اللجان العسكرية أُطلق سراحهما بدون تهمة، ويعود ذلك جزئياً إلى تدخل الحكومة البريطانية.

كذلك أعلن علي البهلول أنه لا يعترف بالمحكمة وقوانينها، وأعلن أنه سيقاطع الإجراءات حاملاً لافتة كُتب عليها بالعربية كلمة "مقاطعة". وبعد ذلك نزع سماعات الأذن التي كان يصغي من خلالها إلى الترجمة العربية لإجراءات المحكمة.

وبعدما توقف علي البهلول عن المشاركة في الإجراءات، قرر الضابط الذي يترأس الإجراءات أنه لا يستطيع تمثيل نفسه لسببين منفصلين و متميزين ومستقلين. الأول رفضه المشاركة في الإجراءات، الأمر الذي يجعل الدفاع مستحيلاً.

والتاني لغة الأمر الخاص باللجان العسكرية والتعليمات المتعلقة بها والأمر العسكري الرئاسي. وقدم الرائد توم فلينر محامي الدفاع العسكري عن علي البهلول، طلباً لسحب تمثيل موكله نزولاً عند رغبته، لكن الضابط الذي ترأس الإجراءات أمر برفض هذا الطلب.

قضية عمر خضر

عمر خضر، وهو مواطن كندي قبض عليه عندما كان عمره 15 عاماً، معتقل منذ قرابة الثلاث سنوات ونصف السنة مع السجناء الراشدين منذ بداية اعتقاله. وزعم أنه تعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة خلال الفترة التي أمضاها رهن الاعتقال لدى الولايات المتحدة في أفغانستان وغوانتانامو. وتشير وثائق المحكمة التي قُدمت في الولايات المتحدة وكندا إلى أنه أُخضع لعمليات استجواب متكررة من جانب مسؤولين أمريكيين وكنديين، وتُسجل انتهاكات مثل الاستخدام المطول للأوضاع الجسدية التي تسبب الإجهاد، والتهديد بالاعتصاب وصب مذيّب الصنوبر عليه واستخدامه كممسحة بشرية. وقضت المحكمة الاتحادية الكندية في أغسطس/آب 2005 بمنع الحكومة الكندية من إجراء مزيد من الاستجواب لعمر خضر. ولا توجد أية دلائل على بذل أية محاولات لتثقيفه أو إعادة تأهيله.

ووجهت إلى عمر خضر أربع تهم تتضمن التآمر لقتل جندي أمريكي وقتله. ومثله مستشار دفاع عسكري ومحام مدني. وأثيرت قضية الحق في اختيار المرء لمحاميه في هذه القضية أيضاً، حيث طلب عمر خضر محامياً عسكرياً محددًا بحسب ما تسمح به قواعد اللجنة. ولم يصدر بعد قرار حول المحامي المطلوب. وفي هذه الأثناء، صرح الضابط الذي ترأس الإجراءات أنه يمكن الاستمرار بها، رغم أن الطلب المقدم بشأن محام محدد كان يمكن أن يوقف الإجراءات في محاكمة عسكرية أمريكية.

وطلب الدفاع من الضابط الذي ترأس الإجراءات توجيه تعليمات إلى النيابة بعدم الإدلاء بتصريحات نارية. وخلال مؤتمر صحفي عُقد في اليوم السابق، أدلى رئيس النيابة بتعليقات بما معناه أن عمر خضر يشعر "بالوحدة" في احتفالات العيد من دون "صديقه" أسامة بن لادن، وبأقوال مشاهمة.

بواعث قلق أخرى

طراً تحسن كبير على الترجمات في قاعة المحكمة التي حفلت بالمشاكل في بداية إجراءات اللجنة، لكنها لا تخلو من المشاكل بعد. وفي بعض الأوقات كانت الترجمة غير دقيقة ولم يكن المترجم الشفوي يقدم ترجمة حرفية.

وتظل إمكانيات فريق الدفاع دون المطلوب. وقد استُدعي الرائد فلينر للخدمة الفعلية لتولي هذه القضية قبل أقل من ثلاثة أشهر كما عُيّن في محاكمة أخرى في ديسمبر/كانون الأول 2005، بينما تمثلت النيابة بثلاثة وكلاء في قاعة المحكمة وأشارت إلى عضو رابع.